مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ
المجلد: 21 العدد: 02 شهر:جوان السنة: 2026
ص ص: من 141 إلى 164
العنوان: آليات الضبط الاجتماعي وتحولات السلوك المنحرف بالمجتمعات الجديدة
المؤلف: . مسلمي أمينة

Al Mawaqif Journal of Studies and Research in Society and History
ISSN: 1112- 7872 E-ISSN: 2600-6162

# آليات الضبط الاجتماعي وتحولات السلوك المنحرف بالمجتمعات الجديدة

## – ماسينيسا نموذجا-

# Mechanisms of Social Control and Transformations of Deviant Behavior in New Communities – The Case of Massinissa-

د. مسلمي أمينة
*كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2، الجزائر*
amina.messelmi@univ-constantine2.dz

**تاريخ الاستلام:27/ 03/ 2026 تاريخ القبول : 22**/05./2026.

**ملخص:**

يمثل الضبط الاجتماعي آلية أساسية لتنظيم حياة الأفراد وضمان استقرار المجتمعات، وقد تطور عبر التاريخ من الأعراف والتقاليد إلى تداخل القانون والدين والأخلاق في المجتمعات المعاصرة، وفي هذا السياق انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة إنشاء المجتمعات الحضرية الجديدة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والحد من السلوك المنحرف، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل آليات الضبط الاجتماعي وتحولات السلوك المنحرف في المجتمعات الحضرية الجديدة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الملاحظة الميدانية، وتوصلت النتائج إلى أن هشاشة الروابط الاجتماعية وضعف الانتماء المجالي وتباين الخلفيات الاجتماعية للسكان عوامل رئيسية في تراجع فعالية الضبط الاجتماعي.

**الكلمات المفتاحية :** الضبط الاجتماعي ؛السلوك ؛ السلوك المنحرف ؛المجتمعات الجديدة

**Abstract:**

**Social control represents a fundamental mechanism for regulating individuals' lives and ensuring social stability. Historically, it has evolved from customs and traditions to an interaction between law, religion, and morality in contemporary societies. Within**

**this context, the Algerian government has adopted a policy of establishing new urban communities as a means of addressing social problems and limiting deviant behavior.**

**This study aims to analyze the mechanisms of social control and the transformations of deviant behavior in new urban communities, The study adopts a descriptive-analytical approach based on field observation. The findings reveal that the fragility of social ties, the weakness of spatial belonging, and the diversity of residents' social backgrounds are key factors contributing to the decline in the effectiveness of social control.**

**Keywords:** Social Control; Behavior; Deviant Behavior; New Urban Communities

## 1.مقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة ومتسارعة مست مختلف البُنى الاجتماعية والثقافيةبفعل العولمة، والتطور التكنولوجي، وتنامي أنماط الحياة الحضرية الحديثة، وقد انعكست هذه التحولات بشكل واضح على طبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط الضبط الاجتماعي التي كانت تقليديًا تضطلع بدور أساسي في الحفاظ على التماسك الاجتماعي والحد من السلوك المنحرف، ففي المجتمعات الجديدة لم تعد آليات الضبط التقليدية كالعائلة الممتدة والروابط القرابية، قادرة وحدها على أداء وظائفها بالشكل ذاته، مما أفرز أنماطًا جديدة من السلوك، بعضها يتسم بالانحراف أو الخروج عن المعايير الاجتماعية السائدة.

مسلمي أمينة
amina.messelmi@univ-constantine2.dz

وتكتسي دراسة آليات الضبط الاجتماعي في هذا السياق أهمية بالغة، كونها تُمكّن من فهم الكيفية التي يتكيف بها المجتمع مع التحولات الراهنة، وتُبرز حدود فعالية مؤسسات الضبط الرسمية وغير الرسمية في مواجهة الظواهر السلوكية المستجدة، كما تساهم في الكشف عن العلاقة الجدلية بين التغير الاجتماعي وتصاعد بعض أشكال الانحراف، خاصة في الفضاءات الحضرية التي تعرف كثافة سكانية وتنوعًا ثقافيًا ملحوظًا، ومن هنا فإن تحليل هذه الظاهرة في مجتمع محلي مثل ماسينيسا يُعد مدخلًا مهمًا لفهم تجلياتها الواقعية، باعتباره نموذجًا يعكس ديناميكيات التحول الاجتماعي في المدن الجزائرية.

## 2. إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

في ظل التحولات المتسارعة التي تعرفها المجتمعات الحضرية الجديدة، برزت تحديات متزايدة أمام آليات الضبط الاجتماعي التقليدية والحديثة على حد سواء، حيث لم تعد هذه الآليات قادرة بنفس الدرجة على ضبط السلوكيات الفردية والجماعية كما في السابق، وقد أدى هذا الوضع إلى بروز أنماط جديدة من السلوك المنحرف، تتسم بالتعقيد والتنوع، خاصة في البيئات التي تعرف تغيرًا في القيم وتراجعًا في قوة الروابط الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تتحدد إشكالية الدراسة في محاولة فهم العلاقة بين تحولات آليات الضبط الاجتماعي وتغير أنماط السلوك المنحرف داخل المجتمعات الجديدة، من خلال دراسة حالة ماسينيسا كنموذج حضري يعكس هذه التحولات.

### 1.2 التساؤل الرئيسي

إلى أي مدى أثّرت تحولات آليات الضبط الاجتماعي في المجتمعات الجديدة على بروز وتغير أنماط السلوك المنحرف، وذلك في مجتمع ماسينيسا كنموذج للدراسة؟

وتتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما طبيعة آليات الضبط الاجتماعي السائدة في مجتمع ماسينيسا؟

- كيف تأثرت هذه الآليات بالتحولات الاجتماعية والثقافية الحديثة؟
- ما أبرز مظاهر السلوك المنحرف في هذا المجتمع؟

### 3.منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تتكامل فيما بينها لفهم الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها المختلفة، في مقدمة هذه المناهج يأتي **المنهج الوصفي** الذي يُستخدم لرصد واقع آليات الضبط الاجتماعي وأنماط السلوك المنحرف في مجتمع ماسينيسا، من خلال وصف الظواهر كما هي في الواقع دون تدخل.

كما تم الاعتماد على **المنهج التحليلي**، الذي يسمح بتفسير العلاقات القائمة بين المتغيرات، خاصة العلاقة بين تحولات الضبط الاجتماعي وتنامي السلوك المنحرف، وذلك من خلال تحليل المعطيات وربطها بالإطار النظري للدراسة ويعود اختيار هذه المناهج إلى ملاءمتها لطبيعة الموضوع، إذ تتيح مقاربة شاملة تجمع بين الوصف الدقيق والتحليل العميق بما يُسهم في الوصول إلى نتائج علمية موضوعية تساعد على فهم الظاهرة وتفسيرها في سياقها الاجتماعي المحلي.

### 4. الاطار المفاهيمي والمقاربة النظرية للدراسة

### 1.4.مفاهيم الدراسة

تُعدّ المفاهيم العلمية أداة أساسية لفهم الظواهر الاجتماعية وتحليلها تحليلًا دقيقًا، إذ تساهم في ضبط الإطار النظري للدراسة وتوحيد الدلالات المستخدمة في تفسير النتائج. وانطلاقًا من طبيعة موضوع البحث الذي يتناول آليات الضبط الاجتماعي وتحولات السلوك المنحرف في المجتمعات الحضرية الجديدة، يصبح من الضروري تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة به، مثل الضبط الاجتماعي، السلوك المنحرف، والمجتمع

Al Mawaqif Journal of Studies and Research in Society and History
ISSN: 1112- 7872 E-ISSN: 2600-6162

الحضري الجديد، قصد توضيح أبعادها السوسيولوجية والإجرائية، وضمان انسجام التحليل مع الإطار النظري والمنهجي المعتمد.

**مفهوم الضبط الاجتماعي:** هناك تعريفات عديدة للضبط الاجتماعي تقاربت وتباعدت أحيانا لتباين نظرة العلوم التي تناولته، حيث سنكتفي بعرض أهم المفاهيم التي تتلاءم مع طبيعة الموضوع وهي(القريشي، 2011، صفحة 41):

**ويعرفه "روبارت بارك وارنست برجس":** حيث عرفا الضبط الاجتماعي على أنه تدخل في العمليات الاجتماعية، ويقصد بالعمليات الاجتماعية التوافق والتكيف واللغة والاتصال الثقافي، وعندما تقوم هذه العمليات بوظائفها على هذا النحو يتحول المجتمع المحلي تدريجيا إلى مجتمع كبير ومن ثم تتطور صور الضبط الاجتماعي التلقائية الموجودة فيه، والضبط في نظرهما ضبط مقصود يعتمد على التدخل في العمليات الاجتماعية وليس ضبطا تلقائيا.

أما " **بريديمير وستيفنسين"** فيشيران إلى ميكانيزمات الضبط الاجتماعي على أنها "الأساليب التي تمكن من تنظيم أو ترتيب الأشياء بحيث تجعل الإنحراف غير قادر على الاستمرار حتى لو بدأ في انطلاقه وهما يريان أن عملية التنشئة الاجتماعية وعملية الضبط الاجتماعي هما اللتان تجعلان الأشخاص يمتثلون لمعايير المجتمع ونظمه، فعلى الرغم من ملائمة التنشئة الاجتماعية إلا أنها غير كافية بسبب الضغوط الاجتماعية التي تقع على الأفراد ما يدفعهم إلى الإنحراف عن المعايير الموضوعة وهنا يظهر الضبط الاجتماعي بميكانيزماته المختلفة التي تمثل موانع تمنع الضغوط الاجتماعية من أن تدفع الأفراد إلى الانحراف.

وهو أيضا العمليات أو الاجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم(البكر، صفحة 251) ، وعليه يمكن القول أن الضبط الاجتماعي هو مجموعة الآليات والقواعد والمعايير التي يعتمدها المجتمع لتوجيه سلوك أفراده وضمان امتثالهم للقيم السائدة ويتخذ شكلين:

-**الضبط الرسمي** :تمارسه المؤسسات (القانون، الشرطة، القضاء، الإدارة).

-**الضبط غير الرسمي** :تمارسه الأسرة، الجوار، المدرسة، الدين، والعرف الاجتماعي.

**المفهوم الاجرائي**: يقصد بالضبط الاجتماعي في هذه الدراسة:*مجمل الآليات والوسائل الرسمية (كالقوانين والمؤسسات الأمنية) وغير الرسمية (كالأسرة، المدرسة، والعادات والتقاليد) التي يعتمدها مجتمع ماسينيسا لتنظيم سلوك الأفراد وضمان امتثالهم للمعايير والقيم الاجتماعية السائدة، بما يحقق التوازن والاستقرار الاجتماعي.*

**مفهوم السلوك:** *هو مجموعة الأفعال والتصرفات التي تصدر عن الفرد نتيجة تفاعله مع محيطه الداخلي (الدوافع، الانفعالات) والخارجي (البيئة الاجتماعية والثقافية)، والتي يمكن ملاحظتها أو الاستدلال عليها . كما يُنظر إليه في علم الاجتماع على أنه استجابة الفرد لمنظومة القيم والمعايير الاجتماعية التي توجه أفعاله داخل المجتمع.*

ويُعرِّف **عبد الرحمن عدس** السلوك بأنه :*كل نشاط يصدر عن الكائن الحي، سواء كان ظاهراً يمكن ملاحظته أو باطناً لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر كالتفكير والشعور( عدس، 2005، صفحة 30)* ، كما يشير **مصطفى حجازي** إلى أن السلوك الإنساني يرتبط بالبنية الاجتماعية والنفسية للفرد، ويتشكل في ضوء علاقته بالبيئة الاجتماعية وما تفرضه من ضغوط وقيم(حجازي، 2005، صفحة 10).

**المفهوم الإجرائي للسلوك :** *هو مجموع الأفعال والتصرفات التي تصدر عن الأفراد داخل مجتمع ماسينيسا، سواء كانت ظاهرة أو غير ظاهرة، والتي تعكس تفاعلهم مع محيطهم الاجتماعي والثقافي، وتتأثر بآليات الضبط الاجتماعي السائدة.*

**مفهوم السلوك المنحرف:** الإنحراف عند "**أحمد زكي بدوي**" هو البعد عن درجة معينة في مقياس من المقاييس وهذه الدرجة هي المتوسط عادة، والإنحراف في السلوك هو الخروج البين عن الطريق السوي والمألوف والمعتاد، بحيث يصبح السلوك غير مقبول اجتماعيا، ومن أنواع الإنحراف تعاطي المخدرات(بدوي، 1993، صفحة 106) ، كما يشير السلوك المنحرف إلى الخروج أو الإنحراف عن المعايير

الاجتماعية، حيث يميز **"ميرتون"** بين نمطين من أنواع السلوك المنحرف يتباينان من حيث المسببات والنتائج المترتبة عليهما وهما(المغذوزي، 1436، صفحة 6) :

**السلوك اللاتوافقي:** حيث يتخذ الفرد غير المتوافق في معارضته صفة العلانية، حيث يمثل سلوك الفرد تحدي لشرعية المعايير الاجتماعية التي يعارضها ويرفضها، ويسعى إلى تحقيق هدفه المتمثل بتغيير المعايير الاجتماعية القائمة، وعادة يكون الأشخاص غير المتوافقين لا يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

**السلوك المنحرف:** حيث يكون الفرد المنحرف يخفي سلوكه المنحرف، ومنتهكا للمعايير التي يعترف بها، و ينحصر اهتمامه في كيفية الهروب من العقوبات الخاصة بالمعايير الاجتماعية، والأشخاص المنحرفين يسعون لكسب مصالحهم الشخصية والتعبير عن مصالحهم الخاصة وإشباع احتياجاتهم الشخصية بأي صور.

ومنه فالسلوك المنحرف هو التصرف الذي ينتهك قيم وضوابط وتعاليم السلطة الرسمية ويهدد مصالح الدولة والمجتمع حلى حد سواء، بمعنى أنه تصرف مرفوض اجتماعيا لأنه يتجاوز حدود التسامح الاجتماعي ويتحدى القوانين.

**المفهوم الاجرائي للسلوك المنحرف:** *هو كل سلوك أو تصرف يصدر عن أفراد في مجتمع ماسينيسا ويخالف القيم والمعايير الاجتماعية المقبولة، أو يخرج عن القواعد القانونية والأخلاقية المتعارف عليها، مثل العنف، التخريب، أو غيرها من الممارسات التي تهدد تماسك المجتمع واستقراره.*

**مفهوم المجتمعات الجديدة:** يرتبط مفهوم المجتمع الجديد ارتباطا وثيقا بمفهوم التخطيط الشامل المتكامل من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى ويعرف المجتمع الجديد بأنه مجتمع له مقومات معينة من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية، التي تتصل بصفة خاصة بالعوامل الإيكولوجية والسياسية اللازمة لبقائه، وقد أنشئ هذا المجتمع من خلال إرادة إنسانية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في المحل الأول، وذلك بهدف التغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم التي ظهرت فيه،

إما عن طريق زيادة السكان أو نقص الموارد، وإما الخلل الذي أصاب العلاقات الاجتماعية(حمادة، 2016، صفحة34).

والمجتمع الجديد أو" New Community " ليس إلا نمطا آخر من المجتمع، نشأ بفعل ظروف اجتماعية معينة أو تلبية لسياسة معينة أو نتيجة لبرامج مخططة من أجل مواجهة مشاكل الكثافة السكانية أو تطوير الإنتاج أو لتغيير أساسي يراد إدخاله على المجتمع القائم بتحريك بعض عناصره، ومن أجل الخلاص من المشاكل ومواجهة متطلبات التنمية، وإن المجتمع الجديد ليس جديدا بمعنى أنه غير مسبوق، ولكن من حيث المكان وبناء العلاقات ونوعية الإنتاج والأهداف التخطيطية التي يسعى المجتمع الجديد والقائمون عليه للوصول إليها لتحسين الأحوال العامة والإسهام في حل كل مشاكل المجتمع القديم كما أن المجتمع الجديد هو ضرب من التنظيم الاجتماعي لإعادة صياغة القوى البشرية والموارد الطبيعية وذلك من خلال مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من السكان تجمعهم رابطة طبيعية واجتماعية(غضبان، 2015، صفحة 28) ، ومنه نقول أنها تجمعات عمرانية مخططة حديثًا، غالبًا ما تضم فئات اجتماعية متباينة، وتتميز بضعف الروابط الاجتماعية، وغياب الذاكرة الجماعية، مقارنة بالمدينة التقليدية.

**المفهوم الاجرائي للمجتمعات الجديدة:** *هي تجمعات سكانية حديثة النشأة، غالبًا ما تكون نتيجة للتوسع العمراني والتخطيط الحضري، مثل المدن الجديدة، وتتميز بتنوع سكاني وثقافي، وضعف نسبي في الروابط الاجتماعية التقليدية، مما يؤثر على أنماط الضبط الاجتماعي ويُسهم في بروز سلوكيات جديدة، من بينها بعض أشكال الانحراف.*

## 2. المقاربة النظرية للدراسة

ترتكز هذه الدراسة على اتجاه فكري تعتمده في البحث والتحليل ويعتبر إطار مرجعي لها يعتمد أساسا على نظرية الضبط الاجتماعي وتعتبر نظرية ماكروسوسيولوجية تحمل العديد من النظريات في طياتها وتناولها العديد من العلماء من أبرزهم العلامة" **ابن خلدون"** والفيلسوف **دوركايم "**و"**كريسي"**و"**رووس "** ومن الدراسات الحديثة للضبط الاجتماعي" **هيرشي "**وترتكز هذه النظرية بصورة كبيرة على الجانب الوقائي

أكثر منه العلاجي في عملية الضبط وتعتمد في تفسيرها للظواهر على التنشئة الاجتماعية وتعتبر عامل أساسي لعملية الضبط الاجتماعي.

ويتفق معظم العلماء الذين اهتموا بصفة خاصة بالضبط الاجتماعي في مجال العنف والجريمة والإنحراف على أنه عندما يضعف الضبط أو السيطرة والرقابة الاجتماعية على الفرد في المجتمع تظهر منه سلوكات عنيفة وإنحرافيه بحيث ينظر" **ابن خلدون** "إلى الضبط الاجتماعي نظرة اجتماعية نفسية نفعية وضرورة حتمية لبني البشر لأنه يرى أن الضبط لازم للحياة الاجتماعية وأنه في الوقت نفسه ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع.

ويرى" **دوركايم** "أن الضبط الاجتماعي يتوقف على مدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد فعندما لا يخضع سلوك الفرد لسلطة المجتمع الأخلاقية ينتهج سلوكا وفق شهواته ومصالحه الشخصية ويصعب إمكانية التحكم فيها فينتج عنها العنف والإنحراف ويعتبر الأسرة من أقوى آليات ووسائل الضبط الاجتماعي من خلال تنشئة الفرد منذ صغره على ضوابط معينة تجعله مقيدا بها تلقائيا ولا يتجرأ أن يخالفها أو أن يجرب أنماط سلوكية منافية لها، فالتنشئة الأسرية تقوم أساسا على ربط الفرد بمجتمعه وتسليط الرقابة عليه وتضبط سلوكه حسب ضوابط المجتمع كالقيم والأخلاق والنظم والقواعد السائدة وتهذب عاداته ورغباته وتلقن الفرد قواعد الالتزام والامتثال ليكون عضوا فعالا وبناء في المجتمع.

وذهب" **هيرشي** "إلى أن السلوك المنحرف والعنيف يرجع إلى ضعف روابط المجتمع وانهيارها فقوة الارتباط التي تربط الفرد بالآخرين الوالدين والأصدقاء أي الروابط الودية والعاطفية يمكن أن تمنع ممارسة العنف والوقوع في الإنحراف وتعد بمثابة ضوابط اجتماعية وأن اندماج الأفراد في المهن المشروعة والأنشطة الاجتماعية تحول بينهم وبين ممارسة العنف ونادرا ما تتاح لهم فرصة التفكير في السلوك المنحرف وأن التزام الفرد بالقانون والأوامر والقرارات الإدارية تكبح رغبته في ممارسة العنف والاعتداء على الآخرين أو انتهاج سلوك منحرف وبالتالي تتكون لديه عقيدة إحترام قواعد ومعايير المجتمع ويشعر بالالتزام الأخلاقي نحو طاعة هذه القوانين ويصبح الفرد من خلالها منضبط ذاتيا واجتماعيا(اوموسى، 2015، صفحة 11).

### 2.4 دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في حماية المجتمع

تعرف مؤسسات الضبط الاجتماعي على أنها الأدوات المستخدمة في الحفاظ على استقرار وديمومة ورقي وتقدم النظام الاجتماعي، إذن تعتبر وسائل الضبط الاجتماعي بمثابة الصيغ الاجرائية للحد من ظواهر الإنحراف والجريمة وتمكن المؤسسات من أداء وظائفها الاجتماعية بطريقة ايجابية وفاعلة، ولكن إذا كانت وسائل الضبط الاجتماعي ضعيفة وغير حازمة في معاقبة الجانح بغية ارشاده فإنها لا تستطيع التصدي إلى الإنحراف والجريمة وبالتالي يكون المجتمع عرضة للتحلل والتمزق والفساد(الحسن، 2008، 95) حيث تنقسم مؤسسات الضبط الاجتماعي إلي قسمين أساسيين وهما(البكر، 255):

❖ **المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي**

هي المؤسسات النظامية ذات السلطة الرسمية، التي تمارس نشاطها ضمن مسؤولية محدودة ومنصوص عليها في نظام الدولة مثل: أجهزة الأمن، الجهاز القضائي الجهاز الإعلامي...إلخ.

-**الجهاز الأمني:** تقوم أجهزة الأمن بمهام رئيسية في كيان البناء الاجتماعي للدولة لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بأهم المقومات الأساسية لهذا البناء، كالمحافظة على المعايير السلوكية والأخلاقية المرعية في المجتمع، اضافة إلى دعم وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحياتي للمواطنين حيث جميع هذه المقومات مرتبطة بحياة ونشاطات المواطن اليومية، وذلك لقيامها بمهام متعددة منها مقاومة الجريمة والمحافظة على الأمن والاستقرار و تقديم الخدمات الاجتماعية، الدوريات والرقابة، مراقبة حركة المرور الاستجواب والتحقيق مع الجناة، توطيد العلاقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية، إن هذه المهام المشار إليها تبرز جليا كبر وأهمية حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، فهو العين الساهرة ، لذلك ينبغي تحسين وتطوير أداء الأجهزة الأمنية عن طريق التعليم والتدريب المستمر من جانب، وتحديث وسائل الاتصال والانتقال وكذلك الأجهزة ذات العلاقة بالتحري والضبط من جانب آخر.

- **الجهاز القضائي:** يعتبر الجهاز القضائي إحدى أهم المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي وذلك لأن وجود نظام قضائي فاعل تتوافر فيه الاجراءات النظامية والعادلة لعملية التقاضي والمحاكمة يعد من المقومات الأساسية للبناء الاجتماعي للمجتمع، فدور الجهاز القضائي في عملية الضبط الاجتماعي يقوم على أساس المحافظة على الوحدة وتكامل مقومات البناء الاجتماعي المتمثلة في الاستقرار المعيشي والاقتصادي والأمني، كما أن دور الجهاز القضائي مكمل لدور الأجهزة الأمنية في ايقاع العقوبة والجزاء لمخالفي هذه

الأنظمة والقوانين، لذلك ينبغي تفعيل دور الجهاز القضائي من حيث الإمكانية وكيفية أدائه حتى يكون منسجما وملائما للواقع الاجتماعي المتسم بالتغير المستمر وتجدد الظواهر وتنافر وتناقض مصالح الأفراد، والذي تولد عنه انتشار وتنوع السلوكيات المنحرفة.

**-المدرسة:** تعتبر كمؤسسة رسمية للضبط الاجتماعي في سنوات تكوينه الأولى، حيث تقوم بدور تربوي هام يتمثل في دعم وتعزيز شعور التجانس والتنامي الجيد عند الطفل من خلال توفير وتهيئة بيئة تربوية ينمو ويتفاعل فيها الطفل مع غيره من المربين والأطفال الآخرين، إن المظاهر التي تلاحظ على تصرفات وسلوكيات الكثير من النشأ في الوقت الحاضر هو عدم احترام الأنظمة والقوانين العامة ومراعاة حقوق وخصوصيات الآخرين، الأمر الذي يمثل مأزقا أخلاقيا في احترام معايير وأخلاقيات التصرف أو السلوك العام للمجتمع، لذا فإن المسؤولية التربوية للمدرسة تحتم عليها تجاوز أسوارها المحدودة بالمحيط المدرسي فقط إلى أن تصبح مؤسسة تربوية وتعليمية ممتدة ذات صلة واقعية بالمجتمع واحتياجاته، وذلك من خلال عصرنة وتفعيل الادوار التعليمية والتربوية التي تقوم بها.

### ❖ المؤسسات غير الرسمية للضبط الاجتماعي

تعرف المؤسسات غير النظامية التي تقوم بدور أو بعملية الضبط والتنشئة الاجتماعية من خلال وضع ضوابط محددة أ ونشر قيم اجتماعية معينة في المجتمع مثل الأسرة، المسجد، جماعات الرفاق النوادي، الجوار، والرأي العام، حيث يرتبط مفهوم الضبط غير الرسمي بالأدوار التي تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية غير الرسمية، حيث تتعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تقوم بدور هام في عملية الضبط الاجتماعي للمجتمع ، حيث نجد في غياب هذه الروابط كعوامل للضبط الكثير ممن لديهم الاستعداد للانحراف وانتهاك الأنظمة والقوانين العامة، لشعورهم بالحرية فيستجيب لنزواته ودوافعه العدوانية وهي:

**الأسرة:** بما أن الأسرة هي بناء وظيفي يؤدي دوره كأحد وسائل الضبط الاجتماعي داخل المجتمع فعادة ما تنخفض حالات التسرب المدرسي، جنوح الأحداث تعاطي المخدرات ومختلف الآفات الاجتماعية الأخرى كالسرقة والخطف والاعتداء بين الأسر التي تتميز علاقتها بالتفاعل الايجابي المتبادل بين أفرادها والتي يسودها الوفاق والعلاقات السوية بين الأبوين، أو بين الأبوين والأبناء فالتواصل الجيد بين أفراد الأسرة يساعد على وجود تفاعل ناجح وتقارب بين معايير السلوك داخلها فكلما تضاءلت فرصة اكتساب السلوك

السوي داخل الأسرة كجماعة مرجعية أساسية، كلما لجأ الطفل إلى جماعات الرفاق والشارع كجماعات مرجعية يكتسب من خلالها معاييره وقيمه، تلك القيم التي لا تكون بالضرورة وفي غالب الأحيان سوية، وتكشف الد راسات عن وجود علاقات قوية بين استقرار العلاقات الأسرية وبين احتمال تعاطي الفرد للمخدرات ومختلف الآفات الاجتماعية الأخرى ، فعندما تضطرب العلاقات بين الأبوين أو تنهار أو غياب أحدهما أو كليهما سواء بالطلاق أو بالوفاة، فإن احتمال الإنحراف يصبح قويا وبوجه عام لا يمكن إنكار الحقيقة ذات الدلالة بين طبيعة العلاقات الأسرية والانحراف(الجوهري، 2008، 294).

**جماعات الرفاق والعمل:** غالبا ما يختار الفرد شخصا يشبهه في نفس الصفات ونفس الأهواء والرغبات والنزاعات، وعندما يجد الفرد هذه الرفقة فإنه يبدأ يحس بالاستقلالية عن سلطة الأسرة، وليس هناك من شك في أن هذه المجموعة سوف يؤثر بعضها على بعض فإذا كانت الرفقة تجتمع على الخير وتقضي وقت فراغها بما يعود عليها وعلى المجتمع بالفائدة وكانت تتصف بالأخلاق الحميدة فإن الفرد سوف يكتسب هذه الأخلاق، وبالتالي فإن السلوك الفاضل سيصبح هو المسيطر على هذه المجموعة، أما إذا كانت المجموعة أو الرفقة تتسم بسمات غير حميدة وصفات غير فاضلة، فإن الفرد المنظم إليهم سوف يكسب نفس السلوك.

**العادات والاعراف والتقاليد:** تعتبر العادات والتقاليد بمثابة الدعائم الأولى التي يقوم عليها التراث الثقافي في كل بيئة اجتماعية، وهي كما يرى "سمنر W.G.Sumner " وغيره، الأصول الأولى التي استمدت منها النظم والقوانين مادتها(القريشي، 2011،صفحة 276) ، كما أنها القوى الموجهة لأعمال الأفراد وحياتهم، حيث تعد عاملا جوهريا ومن أكبر وأقوى عوامل التنظيم والضبط في علاقات الأفراد، سواء داخل المجتمع ككل كبير متماسك، أو في داخل المؤسسات الاجتماعية والهيئات الخاصة، ودورها لا يقل شأنا عن دور القوانين الوضعية ، فهي تمثل سلطة المجتمع غير المكتوبة ودستوره المحفوظ في الصدور، وهي تحقق الضبط الاجتماعي من خلال ما تخلقه من تجانس اجتماعي و محافظتها على النظم الاجتماعية ونبد السلوك المنحرف .

## 6. مظاهر السلوك المنحرف و دور الضبط الاجتماعي بالمدينة الجديدة ماسينيسا

### 1.6 نشأة ماسينيسا و الخصائص الديمغر افية والاجتماعية للسكان

مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ
المجلد: 21 العدد: 02 شهر:جوان السنة: 2026
ص ص: من 141 إلى 164
العنوان: آليات الضبط الاجتماعي وتحولات السلوك المنحرف بالمجتمعات الجديدة
Al Mawaqif Journal of Studies and Research in Society and History
ISSN: 1112- 7872 E-ISSN: 2600-6162
المؤلف: . مسلمي أمينة

تعتبر مدينة **ماسينيسا** من المدن الجديدة التي أُنشئت في إطار سياسات إعادة التوازن الحضري والحد من الضغط الديمغرافي على المدن الكبر، جاءت نشأتها استجابة لحاجات عمرانية واجتماعية متزايدة، حيث شُيّدت وفق تخطيط مسبق يهدف إلى توفير السكن والخدمات الأساسية وخلق إطار معيشي حديث، وقد استقطبت المدينة سكانًا ينحدرون من أصول اجتماعية ومجالية متنوّعة، ما أسهم في تشكّل نسيج ديمغرافي متعدّد السمات، تغلب عليه الفئات الشابة والأسر حديثة الاستقرار، ويعكس هذا التنوع الاجتماعي والديمغرافي ديناميات جديدة في أنماط العيش والعلاقات الاجتماعية، ويجعل من ماسينيسا فضاءً حضريًا ناشئًا يتطلب قراءة سوسيولوجية لفهم خصوصياته وتحولاته.

- **نشأة المدينة الجديدة ماسينيسا:** تقع المدينة الجديدة ماسينيسا شرق مدينة الخروب عند مفترق طريقين وطنيين هامين هما الطريق الوطني رقم(03) والطريق الوطني رقم (20)، تتربع على مساحة تقدر ب :325 هكتار يحدها من الشمال أراضي زراعية شاسعة ومن الشرق ضريح ماسينيسا والأراضي الشاسعة ذات الملكية الخاصة من الغرب الطريق الوطني رقم (03) الذي يفصلها عن مدينة الخروب ومن الجنوب الطريق الوطني رقم (20) الرابط بين قسنطينة، قالمة، وعنابة، حيث أعطي قرار إنشاء المدينة الجديدة ماسينيسا كمنطقة توسع لمدينة الخروب من جهة وللمساهمة في حل مشكلات السكن والتوسعات العمرانية من جهة أخرى وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم (224/200) في 2000/08/05 (الإحصاء، 2008) .

- **الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لسكان المدينة الجديدة ماسينيسا:**

- **حجم السكان:** أنشأت المدينة الجديدة ماسينيسا استجابة للاحتياجات السكنية لمدينة قسنطينة من جهة و لسد العجز السكني لمدينة الخروب من جهة أخرى، حيث ضمت المدينة الجديدة ماسينيسا نسيج عمراني قائم قبل إنشائها المتمثل في الضاحية الشرقية لتوسع مدينة الخروب و الواقعة فوق الطريق السريع رقم 03 حيث قدر الحجم السكاني لهذه الكتلة الحضرية حسب التعداد العام للسكن و السكان لعام 1998 ب2799 نسمة ليرتفع إلى 22993 نسمة حسب تعداد 2008 أي بمعدل نمو جد مرتفع، 23% وهذا ما يفسر استقبال المدينة الجديدة ماسينيسا للتدفقات السكانية لمدينة قسنطينة و كذا مدينة الخروب

إن الحجم السكاني الحالي للمدينة الجديدة ماسينيسا يفوق3/1 الحجم السكاني لمدينة الخروب و يمثل أكثر من 5/1 من الحجم السكاني المبرمج استيعابه بالمدينة الجديدة ماسينيسا، حيث وصل عدد سكان المدينة حسب رئيسة المندوبية البلدية لماسينيسا ما يفوق خمسين ألف نسمة(50.000) وهي في زيادة في تصاعد نتيجة لعمليات الترحيل المتتالية على مستوى مجالها (رئيسة ، 2018).

**-التركيبة الاجتماعية لسكان المدينة:** يتشكل سكان المدينة الجديدة من مجيز متمايز اجتماعيا وهذا راجع إلى اختلاف المناطق التي جاءوا منها، فأولاد سيدي أعمر يعتبرون من السكان الأوائل و هم أصحاب الأرض بالرغم من أن جذورهم تعود إلى منطقة عين فكرون بولاية أم البواقي المجاورة حيث استولوا على أراضي المدينة وأقاموا بيوتا هشة بها، وبعد صدور قرار إنشاء المدينة الجديدة ماسينيسا وجد المخططون صعوبة في التخلص من هذه المنطقة وعليه رخصوا لهم بالبناء وأقاموا سكنات فردية بها (لهذا تعتبر منطقة غير مخططة ) حيث كانوا يتميزون بالعصبية القبلية، كما تضم ماسينيسا سكان قدموا من المساكن الضيقة، والسكنات الهشة أو القصديرية، الأحياء الفوضوية، و بالتالي فهي مست مناطق متعددة من مدينة قسنطينة منها من حول من الأحياء الراقية و المعروفون بأصحاب السكنات الضيقة، مثل، السيلوك نجد كذلك أحياء السويقة، عوينة الفول، حي الأمير عبد القادر، باردو، وهذا الاختلاف خلق نوعا من التمايز الاجتماعي.

### 2.6التكيف الاجتماعي وعلاقته بالانحراف بالمدينة الجديدة ماسينسا

ينطوي سلوك الفرد المرحل إلى المدينة الجديدة على استجابات لثقافته القديمة وعلى صراعات مع البيئة الحضرية الجديدة، وكذا الأدوار الجديدة التي يؤديها، ومن المستحيل أن يتخلى بسهولة عن علاقته ببيئته القديمة، ويكون مزود بقليل من المعايير التي تقرر من خلالها أي أجزاء من الثقافة الجديدة يتبناها أو يرفضها وأي العناصر يتخذها نمطا جديدا في الحياة، وتأتي الضغوط لتلزمه بتغيير نمط الحياة بأساليب أخرى حضرية وقد يكون التحول إجباري، وهناك شواهد تدل أن التوتر والضغوط المرتبطة به تصحب بمعدلات عالية من الإنحراف فالفرد قد يعيش في المدينة لكنه غير مندمج اجتماعيا فيها فقد تكون علاقاته جد محدودة وخاصة في المراحل الأولى للإقامة، ومازال ميله للبحث عن نظائره يقيد حركته وقد يؤدي إلى

نوع من العزلة نتيجة أن الكثيرين ممن حوله جاءوا من مناطق جغرافية مختلفة أو ينتمون إلى ثقافات مغاير و تؤدي عملية الاختيار والتركز المكاني للأشخاص المنتمين لأصول متشابهة إلى ظهور أحياء يشغلها أشخاص قادمين من إقليم معين أو ينتمون إلى تراث ثقافي مشترك وقد ينمو الشعور بالانتماء ينتهي بسكانها لخلق حكومة غير رسمية خاصة بهم وغير ذلك من النظم النوعية المرتبطة بموطنهم الأصلي ( جيرالد، 1989،صفحة 180)، كما أن تكيف الأفراد بالمجتمعات الجديدة يكون صعبا في ظل الاختلافات الاجتماعية التي سبق وأشرنا إليها، وتأثير نقص التجهيزات الحضرية العمومية بالمدينة على تكيف السكان وتوطنهم، هذا العامل جد مهم لأن المجتمع الجديد الذي لا يتوفر على ضروريات الحياة من تجهيزات صحية وتعليمية ودينة وخاصة الترويحية والرياضية من شأنه أن يساهم في عدم تكيف و توجه الأفراد إلى الإنحراف للهروب من واقعهم الاجتماعي.

فوتيرة انشاء التجهيزات الحضرية بالمدينة الجديدة ماسينيسا بطيئة جدا، فهي عبارة عن تجمعات سكنية تخلو من هياكل إدارية وخدماتية مهمة من بنوك وشركات وفنادق ومؤسسات التأمين وغيرها من التجهيزات الواجب توفرها بالمدينة الجديدة، فسكان المرحلون إلى هذه المدينة أغلبهم جاؤوا من أحياء هشة و قصديرية وكانوا يعانون من الهامشية الحضرية وانتشار الإنحراف على اختلاف أنواعه بها، إلا أن الغريب في الأمر أنهم بعد استفادتهم من سكنات اجتماعية من الدولة لم يتخلوا عن سلوكاتهم اللاأخلاقية بل أصبحت أكثر انتشارا وبصور متطورة، وهنا تشير **" د. بغريش ياسمينة"** إلى أن الخطأ ليس في طريقة التعمير التي اعتمدتها الدولة فقط بتوطين المرحلين في وحدة جوارية واحدة على مستوى وحدات متقاربة لأن هذا الأمر كان ليساعدهم أكثر في التفاعل والتواصل الاجتماعيين فالمشكل هو على مستوى الأفراد ذاتهم الذين جاءوا محملين بعقلية العشوائيات وانتهاج العنف وسيلة للتعبير عن وجودهم وهذا بسبب خلفياتهم الاجتماعية التي حملوها معهم خاصة بعد العشرية السوداء وآثارها السلبية على سلوكهم واضطراب التنشئة الأسرية بسبب الفقر والبطالة( بغريش، 2014، صفحة 102) ، حيث يرى R.Mérton أن الصراع المفضي إلى العنف في المدينة يتمثل في أفعال التناقض بين ما هو موجود في المجتمع وبين ما ترغب مجموعة هامة في هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون عليه، وهذا التناقض يتأثر إما برفع المستويات التي تكون لها

فاعلية وعمومية في المجتمع أو باستمرار خلق نفس الظروف الاجتماعية المؤدية إلى زيادة حدة الصراع المفضي إلى عنف أكثر حدة(علي، 1982، صفحة 15).

كما لا ننكر أن استفحال ظاهرة السلوك المنحرف تتحمله سياسة الفاعلين في التهيئة العمرانية، فكيف لنا أن ننشئ مجتمعات جديدة دون دراسات واقعية لاحتياجاتهم الآنية والمستقبيلة من تجهيزات صحية وتعليمية وإدارية وخاصة الترويحية والرياضية وكذلك توفير النقل والمواصلات تستوعب التنقلات المختلفة لسكان المدينة، كما يجب أن نشير إلى التهميش الذي تعيشه المدينة من طرف الجهات المعنية بالتسيير فيما يخص استفادتها من المشاريع التنموية التجهيزات التي لا تزال لا تتوفر بها.

**3.6 مظاهر السلوك المنحرف بالمدينة الجديدة ماسينيسا:**

تشير الدراسات إلى أن هناك علاقة متفاعلة بين وسائل الضبط الاجتماعي وظاهرة السلوك المنحرف ذلك أن هذه الظاهرة تنتشر في المجتمع إذا لم تتوفر وسائل الضبط الاجتماعي المناسبة وتنخفض إذا كان الضبط الاجتماعي فعالا ويقدم دورا متميزا في ردع الأفراد عن ارتكاب السلوكيات المنحرفة، وتعدّ المدينة الجديدة ماسينيسا من بين المشاريع الحضرية الحديثة التي أُنشئت في إطار سياسات إعادة التوازن العمراني غير أن هذا التحول المكاني رافقته تحولات اجتماعية عميقة أثّرت في أنماط السلوك داخل الفضاء الحضري، وبرزت مجموعة من مظاهر السلوك المنحرف التي تعكس اختلالات في آليات الضبط الاجتماعي وضعف الاندماج المجالي للسكان وهي كالآتي:

**-الانحر افات المرتبطة باستعمال الفضاء العام:** تشهد بعض أحياء المدينة الجديدة ماسينيسا سلوكيات منحرفة مرتبطة بسوء استخدام الفضاءات العامة، من بينها تخريب التجهيزات العمومية كالملاعب الجوارية، الإنارة العمومية، والمقاعد، واحتلال الأرصفة والساحات العامة من طرف مجموعات شبابية دون احترام الوظيفة الأصلية للفضاء، زيادة على الرمي العشوائي للنفايات وعدم المحافظة على النظافة، كما تعاني المدينة الجديدة ماسينيسا من الباعة المتجولين لبيع الخضر بواسطة سيارتهم أومن خلال ركنها على حواف الطرقات ما نجم عنها تعطيل حركة المرور بالإضافة إلى تلوث المجال الحضري للمدينة بسبب اهمالهم تنظيف مخلفاتهم بعد الانتهاء من البيع وقيام شجارات فيما بينهم ورغم محاولة القوات الأمنية

إخلاء هذه الأماكن إلا أنهم يرجعون للبيع، رغم فتح سوقين جواريين بالمدينة إلا أنهما شبه فارغين من أي نشاط تجاري، وتعكس هذه السلوكيات ضعف الإحساس بالانتماء للمكان وغياب ثقافة المواطنة الحضرية.

- **تعاطي الكحول والمخدرات:** من خلال تتبعنا للنسيج العمراني للمدينة الجديدة ماسينيسا لمسنا عجزا على مستوى التجهيزات الحضرية بمدينة ماسينيسا ما أثر على سلوك الأفراد داخلها، فهي مجرد تجمعات سكانية متناثرة تخلو من المساحات الخضراء وانعدام التجهيزات الترفيهية والترويحية والرياضية بها، كما أن المدينة لا تتوفر على فرص شغل فهي تعتمد على نشاطات تجارية خدماتية للسكان فقط، ما جعل أفراد المدينة يعيشون ضجرا وفراغا رهيبا خاصة فئة الشباب، هذه الأوضاع سمحت بتفشي ظاهرة تعاطي المخدرات والكحول بين الشباب داخل المدينة، حيث تجدهم يرتادون أماكن مهجورة وبعيدة عن الأعين ويقومون بالتعاطي ما جعل سكان المدينة يستاؤون من هذه الممارسات، حيث دفعهم تعاطي هذه الممنوعات نحو الإنحراف.

- **العنف الحضري والنزاعات اليومية:** يُعد العنف الحضري من أبرز مظاهر السلوك المنحرف في المدينة الجديدة ماسينيسا، ويتجلى في شجارات متكررة بين الشباب داخل الأحياء السكنية، ونزاعات بين الجيران بسبب الضجيج أو سوء التعايش داخل العمارات مثل عدم احترام قوانين السكن الجماعي داخل العمارات و النزاعات المتكررة بين الجيران المفضي إلى الضجيج والفوضى في الأحياء السكنية، ضف إلى ذلك مظاهر عنف لفظي وأحيانًا جسدي في الفضاءات العامة وترتبط هذه الأشكال بعوامل اجتماعية مثل البطالة، الضغط الاقتصادي، وضعف قنوات الحوار الاجتماعي، و تشهد مدينة ماسينسا حرب العصابات والمناوشات بين الأحياء سواء كانت هذه الشجارات بين أفراد الحي نفسه أو بين الأحياء المجاورة، وتكون أغلب أسباب الشجارات تافهة لكن غياب الحكمة والطيش يأجج من احتدام الصراع، فقد عرفت المدينة شجارات عنيفة استمرت لأيام، فهناك التعصب والانقسام إلى جماعات، مثل ولاد السوسيال و ولاد سيدي عمر وغيرها من التسميات التي سمحت بظهور نوع من الفروق الاجتماعية بين سكان المدينة وعدم التعايش خاصة في بداية نشأة المدينة الجديدة، وفي كل مرة يرحل سكان جدد من منطقة ما تقع شجارات مع الأحياء القديمة.

**-ارتكاب الجرائم خطف الأطفال والقتل:** بطبيعة الحال الجريمة هي سلوك انحرافي وليس كل سلوك انحرافي هو جريمة، حيث نجد المدينة شهدت جرائم خطف وقتل، تمثل في خطف الطفل في 2013 وقتله، كما شهدت المدينة جريمة قتل فتاة ذات 14سنةعلى يد والدها حيث ترجع أسباب الجريمة إلى الخلافات التي كانت بين الأبوين والتي راحت ضحيتها الفتاة، هذه الأحداث خلفت رعبا وسط العائلات وزرعت مخاوف في قلوب الأطفال، خاصة مع انتشار ظاهرة خطف الأطفال على المستوى الوطني الأمر الذي زاد من ضعف العلاقات الاجتماعية وفقدان الثقة بين الأفراد .

**انتشار الرذيلة والأفعال المخلة بالحياء:** تعرف مدينة ماسينيسا ظواهر لاأخلاقية تمثلت في انتشار أوكار الرذيلة، حيث اتخذ هؤلاء المنحرفين من أماكن كان يفترض أن يستفيد منها سكان المدينة ملجأ لممارساتهم الشنيعة، فعلى سبيل المثال المركز التجاري O.P.G.I و الذي يحتوي على 40 محلا تجاريا والذي يقع في منطقة معزولة جعل السكان ينفرون منه لغياب الأمن وتعرضهم للاعتداء ، وبذلك تحول وكرا لممارسة الدعارة وتعاطي المخدرات، كما يشهد الفضاء السياحي ضريح ماسينيسا مثل هذه الممارسات حيث كان من المفروض أن يهيئ لأجل استقبال العائلات التي تقطن بالمدينة ويكون متنفسا لهم، إلا أن غياب الأمن جعله فضاء خصب يتردد عليه المنحرفين.

**-السرقة والتعدي على الأفراد:** فقد أكد لنا سكان المدينة أنهم تعرضوا إلى السرقة، خاصة أصحاب المحلات التجارية، كما هناك تعدي على حرية الأفراد سواء بالسب أو السخرية و اعتراض سبيل البنات بالخصوص.

## 7. تقييم مؤسسات الضبط الاجتماعي وميكانيزمات مكافحة السلوك المنحرف بماسينيسا

### 1.7 تقييم مؤسسات الضبط الاجتماعي بالمدينة الجديدة ماسينيسا

إذا أراد المجتمع أن يستمر في وجوده الاجتماعي عليه أن يمتلك شروطا خاصة لضبط وتوجيه أفراده نحو الالتزام بمعاييره أو قيمه التي وضعها وحددها، كآليات ضبطية تربطهم بأهدافه من أجل جعلهم متماثلين في سلوكهم وتفكيرهم ، ولا يتم هذا إلا عن طريق تكوين ضوابط تتم عبر التنشئة الاجتماعية، وهذا الانضباط يمثل جزءا من ضمائر الأفراد، ينبع من داخل الفرد ليس بسبب الخوف من عقوبة

خارجية، إذا حصل انحراف عن المعايير والقيم التي تنشأ عليها من أسرته فذلك يرجع إلى خضوعه لضغوط خارجية استجاب لها فجعلته منحرفا عن الضوابط الداخلية.

فعلى الرغم من الانتشار الكبير للمؤسسات الحديثة التي تقوم بمهمة ووظيفة الضبط الاجتماعي في المجتمع الجزائري من مدارس ومعاهد وجامعات ومساجد ومدارس قرآنية ومؤسسات أمنية من أجهزة الشرطة والدرك الوطني والجيش والجمارك، وكذا مؤسسات القضاء والسجون والنوادي الرياضية والترفيهية والتثقيفية إلا أن هناك تسيب كبير من قبل الأفراد واتجاههم نحو الانحراف وهذا الأمر بفعل التحديث والعصرنة وانتشار وسائل الاعلام الاجتماعية أصبح لا يقوم بمهمته على أكمل وجه كما أن وسائل الضبط غير الرسمية أصبحت لا تؤتي أكلها أمام هذا العدد الهائل من المعلومات والمعارف والثقافات الوافدة .

فالمدينة الجديدة ماسينيسا تعاني نقصا فادحا في مجال التجهيزات الحضرية العمومية، حيث أن التجهيزات الأمنية التي تتوفر عليها المدينة تقتصر على مركز أمني واحد للشرطة وتنعدم من مركز دركي أو أي هيئة أمنية أخرى، حيث أن وجود مركز أمني واحد بالمدينة غير منطقي ولا يغطي الكثافة السكانية الموجودة بالمدينة الجديدة، وحسب شهادات سكان المدينة فإن أدوار هذا المركز ضعيفة وليست في مستوى الأداء الذي ينبغي أن تؤديه، حيث تقوم بدوريات بين أحياء المدينة، وفي حالة تقدم أحد السكان بإيداع شكوى فإن مشكلته لا تلقى اهتمام من قبلهم، وحتى في حالة وقوع شجارات ومناوشات بين الأحياء فإن الشرطة لا تتدخل بحجة أنهم سيهدؤون دون تدخل منهم، كما أن رغم قيام سكان المدينة بتبليغ عن الأماكن المشبوهة لا يعيرون لا بلاغاتهم أي اهتمام.

أما عن أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية فإن تطور نمط الحياة جعل من العائلة الجزائرية تتحول من نمط العائلة الممتدة إلى العائلة النووية، وما خلفه هذا التحول من انعكاسات سلبية على تربية النشأ وتلقينهم قيم وعادت المجتمع الجزائري وتعاليم الدين، وانشغال الآباء بالعمل وإهمالهم رعاية أبنائهم ومراقبة سلوكاتهم في ظل الاستغلال السيء للوسائل التكنولوجية ومواقع التواصل الاجتماعي وغياب الرقابة سمح باتساع نطاق الانحراف، كما أن المجتمع في وقتنا الحالي تخلى عن أدواره في النصح والارشاد وتوجيه سلوكيات المنحرفين، فنحن نعيش في عزلة عن الآخرين وضعفا في العلاقات الاجتماعية سمحت

للأفراد إلى الإنحراف وخاصة المجتمعات الجديدة حيث يضعف الضبط الاجتماعي غير الرسمي، كما أننا لم نلمس أي نشاط لمؤسسات المجتمع المدني من أجل التكفل بالأشخاص المنحرفين ونصحهم واحتوائهم.

**2.7 ميكانيزمات مكافحة السلوك المنحرف بالمجتمعات الجديدة**

إن الاهتمام بتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات من شأنها أن تحد من المشكلات الاجتماعية وتعالجها، وتسعى المجتمعات الجديدة إلى تحقيق استقرار اجتماعي وأمني من خلال اعتماد مجموعة من الميكانيزمات والآليات التي تهدف للوقاية من السلوك المنحرف والحد من انتشاره، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

-**الميكانيزمات الرسمية**: تمارسها المؤسسات الرسمية وتشمل:

- **الضبط القانوني** : من خلال تطبيق القوانين المحلية والوطنية، فرض العقوبات على المخالفين ومتابعة الجرائم والانحرافات البسيطة والكبيرة.
- **الشرطة الجوارية والأمن المحلي** : مراقبة الفضاءات العامة، التدخل المبكر للحد من المشاجرات أو السلوكيات العدوانية، ورفع مستوى الإحساس بالأمن بين السكان.
- **البرامج الحكومية للوقاية** : مثل الحملات التوعوية ضد المخدرات، وبرامج الدعم الاجتماعي للشباب، وتأهيل الفضاءات العامة لتقليل الفراغ الاجتماعي.

- **الميكانيزمات غير الرسمية**: تتمثل في الضبط الاجتماعي الممارَس من قبل المجتمع نفسه وتشمل:

- **دور الأسرة** :تنشئة الأطفال والشباب على القيم والأعراف الاجتماعية، ومراقبة سلوكهم داخل وخارج المنزل.
- **الجواروالمجتمع المحلي** :المشاركة في مراقبة الفضاء العام، الإرشاد والمحاسبة المجتمعية وإشاعة ثقافة التعايش.

- **المؤسسات الدينية والثقافية** :تقديم برامج توعية أخلاقية وثقافية، وتعزيز الهوية الجماعية والانتماء للمجتمعي.

- **الميكانيزمات العمرانية والاجتماعية**: تعتمد على تصميم المدينة ومجالاتها العمرانية لتقليل فرص الانحراف وتشمل:

- **التخطيط الحضري الذكي** :توفير فضاءات عامة آمنة، ملاعب، حدائق، وأماكن ترفيهية للشباب لتشجيع التفاعل الإيجابي.
- **التوزيع السكني المتوازن** : تفادي التجمعات المكتظة أو غير المتجانسة التي قد تؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية.
- **المبادرات الاجتماعية والثقافية** :ت نظيم أنشطة جماعية، نوادي شبابية، وحملات تعليمية لتعزيز الانتماء المجتمعي.

**خلاصة**

تساهم البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد اسهاما فعالا في تشكيل شخصيته والتأثير في نفسه وسلوكه الاجتماعي الذي يحدد على أساسها ميوله واتجاهاته، يتم هذا التأثير عن طريق الاتصال والتفاعل الاجتماعي بجميع ألوانه، بحيث تشمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية ولهذا فالهدف من إنشاء المجتمعات الجديدة هو جذب السكان للحياة والإقامة والاستقرار بهذه المجتمعات وامتصاص الزيادة السكانية التي تعاني منها المدن القائمة والقضاء على الظواهر الاجتماعية الخطيرة لذلك يتوجب دراسة طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للسكان لأجل صياغة مشاريع تتلاءم مع خصائصهم، وتوفير بيئة مناسبة لتكيف السكان مع المجتمع الجديد، كما يتوجب تفعيل مؤسسات الضبط الاجتماعي من خلال تظافر الجهود بين هذه المؤسسات لحفظ الأمن ومكافحة السلوك المنحرف حيث أن الضبط الاجتماعي يجب أن ينطلق من الذات وذلك بتكامل كامل الأدوار بين مؤسسات التنشئة

الاجتماعية وسائر مؤسسات الضبط الاجتماعي، وفي الأخير نشير الى بعض التوصيات التي يمكن ان تساهم في التخفيف من الظاهرة وذلك على النحو الآتي:

- ضرورة تعزيز دور الأسرة باعتبارها النواة الأساسية للضبط الاجتماعي، من خلال دعم أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة القائمة على الحوار والتوجيه بدلًا من الأساليب السلطوية أو الإهمال.
- تفعيل دور المؤسسات التربوية والتعليمية في ترسيخ القيم الاجتماعية والأخلاقية، والعمل على إدماج برامج توعوية تُعنى بالسلوك المدني والوقاية من الانحراف داخل الوسط المدرسي.
- دعم مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمي، مثل الجمعيات المحلية والمبادرات الشبابية، لما لها من دور فعّال في تأطير الأفراد وتعزيز روح الانتماء والمسؤولية الاجتماعية.
- تحسين فعالية مؤسسات الضبط الرسمي (كالأمن والعدالة) من خلال تبني مقاربات وقائية إلى جانب المقاربات الردعية، والتركيز على القرب من المواطن وبناء الثقة المجتمعية.
- الاهتمام بالفضاءات الحضرية وتنظيمها، وتوفير مرافق عمومية ملائمة (رياضية، ثقافية، ترفيهية) تتيح للشباب بدائل إيجابية وتحد من مظاهر الانحراف.
- تكثيف الحملات التوعوية والإعلامية حول مخاطر السلوك المنحرف، خاصة في ظل تأثير وسائل التواصل الرقمي، مع توجيه المحتوى نحو نشر ثقافة المسؤولية والانضباط الذاتي.
- تشجيع إجراء المزيد من الدراسات الميدانية حول الظاهرة في مختلف المدن الجزائرية، بهدف تعميق الفهم وتقديم حلول واقعية مبنية على معطيات دقيقة.
- تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين (الأسرة، المدرسة، المجتمع المدني، الهيئات الأمنية) ضمن مقاربة تكاملية لمواجهة السلوك المنحرف والحد من انتشاره.

## قائمة المراجع والمصادر

1. القريشي، غني ناصر حسين .(2011) .*الضبط الاجتماعي* .دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. بدوي، أحمد زكي .(1993) .*معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية* (ط2). مكتبة لبنان.

Al Mawaqif Journal of Studies and Research in Society and History
ISSN: 1112- 7872 E-ISSN: 2600-6162

3. حمادة، مصطفى عمر .(2016) .*المدن الجديدة: دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية* .دار المعرفة الجامعية.
4. بن غضبان، فؤاد .(2015) .*المدن الجديدة: دوافع وممارسات* .دار الرضوان للنشر والتوزيع.
5. الحسن، إحسان محمد .(2008) .*علم اجتماع الجريمة* .دار وائل للنشر والتوزيع.
6. الجوهري، محمد .(2008) .*علم الاجتماع التطبيقي* .الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
7. المغربي، سعد .(1970) .*انحراف الصغار* (ط3). دار المعارف.
8. بريز، جيرالد .(1989) .*مجتمع المدينة في البلاد النامية: دراسة في علم الاجتماع الحضري* (ترجمة محمد الجوهري). دار المعرفة الجامعية.
9. حجازي، مصطفى .(2005) .*الإنسان المقهور: دراسة في سيكولوجية القهر* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،
10. كبير، ياسين علي .(1982) .*المهاجرون في طرابلس: دراسة حالة التماثل* (ط1). معهد الإنماء العربي.
11. عدس، عبد الرحمن .(2005) .*علم النفس التربوي* .عمّان: دار الفكر.
12. أبو شامة، عباس .(2014) .*شرطة المجتمع* .دار الحامد للنشر والتوزيع.
13. البكر، محمد عبد الله. (2000). تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة .*المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 16* (32)، 251.
14. المغذوري، عادل بن عايض. (2014). قضايا مجتمعية معاصرة (محاضرة).
15. ذهبية، أوموسى، &موساوي، فاطمة الزهراء. (2015). الضبط الاجتماعي وعلاقته بعنف الطالبات المقيمات بالحي الجامعي .*مجلة البحوث والدراسات العلمية* ، جامعة البليدة 2، 9.(1)
16. بغريش، ياسمينة. (2014). إشكالية العنف الاجتماعي في المدن الجديدة .*مجلة إضافات* ، .(28)
17. الديوان الوطني للإحصاء .(2008) .*إحصاءات* .الجزائر.
18. رئيسة مندوبية ماسينيسا .(2018) .*تصريح رسمي*


مسلمي أمينة
amina.messelmi@univ-constantine2.dz

مجلة المو اقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ
المجلد: 21 العدد: 02 شهر:جوان السنة: 2026
ص ص: من 141 إلى 164
العنوان: آليات الضبط الاجتماعي وتحولات السلوك المنحرف بالمجتمعات الجديدة
Al Mawaqif Journal of Studies and Research in Society and History
ISSN: 1112- 7872 E-ISSN: 2600-6162
المؤلف: . مسلمي أمينة

مسلمي أمينة
amina.messelmi@univ-constantine2.dz